الأمم المتحدة
A/64/L.38/Rev.1
الجمعية العامة
Distr.: Limited
9 March 2010
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:
التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إسبانيا، ألمانيا، البرتغال، بلجيكا، جمهورية كوريا، فرنسا، فنلندا، كندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليمن واليونان*: مشروع قرار منقح

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقراراتها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٥٤/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢٢/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢٢٩/٦١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٧٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٦٧/٦٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، المعنونة ''الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي''،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

120310 120310 10-26900 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١]، بما فيها الإقرار بالحاجة إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وإذ تشير إلى قرارها ٦٠/٢٦٥ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦،

وإذ تشير إلى الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨[٢]،

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأفريقية مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا مغالاة في التأكيد بكل قوة على أهمية دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وكذلك الحاجة إلى دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها تلك البلدان بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، وإذ تشير في هذا الصدد إلى الدعم المقدم من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية إلى الشراكة الجديدة[٣]،

وإذ تشدد على أن تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي لنمو أفريقيا وتنميتها أمر مهم لتحقيق تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة[٤]،

وإذ تؤكد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي بجميع التزاماته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

١ - **ترحب** بتقرير الأمين العام الموحد السابع[٥]؛

٢ - **تؤكد من جديد** دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٤]؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** التزامها بالتنفيذ الكامل للإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا[٢]، حسبما جرى تأكيده في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، الذي اعتمد بوصفه الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) انظر القرار ٦٣/١.

(٣) انظر: تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) A/57/304، المرفق.

(٥) A/64/204.

توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٦]،

٤ - **تقر** بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة وبالدعم الذي تحظى به على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع التسليم بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تنفيذها؛

٥ - **تؤكد من جديد** العزم على تقديم المساعدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وتوفير الرعاية للمصابين بغرض كفالة خلو أفريقيا من تلك الأمراض، عن طريق تلبية احتياجات الجميع، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والشباب، والعمل قدر الإمكان على تحقيق هدف حصول الجميع، بحلول عام ٢٠١٠، على برامج الوقاية الشاملة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين في البلدان الأفريقية، وتسريع الجهود الرامية إلى توسيع نطاق إمكانية الحصول على الأدوية الجيدة بسعر معقول في أفريقيا، بما فيها العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، وتكثيف تلك الجهود، بوسائل منها تشجيع شركات المستحضرات الصيدلانية على إتاحة العقاقير، وضمان تعزيز الشراكة العالمية، وزيادة المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، على أساس الهبات حيثما أمكن ذلك، من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل وغير ذلك من الأمراض المعدية في أفريقيا من خلال تعزيز النظم الصحية؛

٦ - **تعرب عن القلق** إزاء الأزمات العالمية الراهنة المتعددة والمترابطة والتي تتفاقم فيما بينها، لا سيما وأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وتغير المناخ، والأزمة الغذائية، وتقلّب أسعار الطاقة، تثير تحديات جدية أمام مكافحة الفقر والجوع، مما قد يؤدي إلى زيادة زعزعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أفريقيا؛

٧ - **تعرب عن بالغ القلق** لأن أفريقيا تدخل في عداد المناطق الأشد تضرراً من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولذلك تؤكد من جديد أنها ستواصل دعم الاحتياجات الخاصة لأفريقيا واتخاذ إجراءات لتخفيف الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة على القارة؛

٨ - **تعرب عن القلق** إزاء الانخفاض غير المتناسب لحصة أفريقيا في التجارة الدولية، التي تبلغ نسبة ٢ في المائة فقط من حجم تلك التجارة، وانخفاض نصيبها من المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة عبء الدين الواقع على بعض بلدان القارة، وارتفاع

(٦) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

معدلات البطالة، وانحسار تدفقات رؤوس الأموال والتراجع الكبير في التحويلات المالية إلى القارة نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي عوامل تؤدي إلى الإضرار بالمكاسب الاجتماعية – الاقتصادية والمكاسب السياسية التي حققتها أفريقيا بشق الأنفس في السنوات الأخيرة؛

٩ – **تؤكد من جديد** ضرورة تعزيز دور ومشاركة البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، في عملية اتخاذ القرارات وتحديد المعايير الاقتصادية الدولية، وتلاحظ الخطوات التي اتخذت مؤخرا في هذا الصدد، وتشدد في هذا السياق، على أنه لا ينبغي أن تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية والجهود المبذولة لمعالجتها إلى زيادة تهميش القارة الأفريقية؛

١٠ – **تؤكد من جديد أيضا** التزام جميع الدول بإنشاء آلية للرصد لمتابعة جميع الالتزامات المتصلة بالتنمية في أفريقيا على النحو الوارد في الإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، وتطلب إلى رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في هذا الصدد أن يبدأ مشاورات غير رسمية، تقودها الدول الأعضاء ويشارك فيها أصحاب المصلحة المعنيين، آخذا في الاعتبار تقرير الأمين العام، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة، على أساس الآليات القائمة.

١١ – **تؤكد من جديد كذلك** دعمها الكامل لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١[(٧)]، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي اعتمدته الجمعية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦[(٨)]؛

أولا – الإجراءات التي اتخذتها البلدان والمنظمات الأفريقية

١٢ – **ترحب** بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الوفاء بالتزاماتها لدى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد والإدارة الاقتصادية السليمة، وتشجع البلدان الأفريقية على أن تعمل، بمشاركة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على مواصلة جهودها في هذا الصدد، عن طريق إنشاء وتعزيز مؤسسات الحكم وتهيئة بيئة مؤاتية لإشراك القطاع الخاص، بما في

(٧) القرار دإ-٢/٢٦، المرفق.

(٨) القرار ٢٦٢/٦٠، المرفق.

ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في عملية تنفيذ الشراكة الجديدة واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض تحقيق التنمية في المنطقة؛

١٣ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في مجال التكامل الاقتصادي، وكذلك الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في سبيل إعمال الأحكام الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٥٩، و ٢٩٦/٦١، و ٣١٠/٦٣، وتشدد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة في دعم الاتحاد الأفريقي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومجالي السلام والأمن؛

١٤ - **ترحب** بالتقدم الجدير بالثناء المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في ١٢ بلدا، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية التي تسفر عنها هذه الاستعراضات، وتحث في هذا الصدد، الدول الأفريقية التي لم تنضم إلى نسق الآلية على أن تنظر في الانضمام في أقرب وقت ممكن وأن تعزز الآلية توخيا للكفاءة في أدائها؛

١٥ - **ترحب** بالجهود المتواصلة والمتزايدة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة عند تنفيذ الشراكة الجديدة، وتعرب عن تقديرها لتلك الجهود؛

١٦ - **تقر** بالحاجة إلى أن تواصل البلدان الأفريقية، استنادا إلى الاستراتيجيات والأولويات الوطنية لدى كل منها، تنسيق جميع أشكال الدعم الخارجي بغية إدماج هذا الدعم بفعالية في عملياتها الإنمائية؛

١٧ - **تشجع** البلدان الأفريقية على الإسراع في تحقيق هدف الأمن الغذائي في أفريقيا، وترحب بالتعهد الذي أعلنه قادة أفريقيا بزيادة حصة الزراعة والتنمية الريفية في بنود الإنفاق بميزانياتهم، وتؤكد من جديد في هذا الصدد دعمها، في جملة أمور، للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا والنتائج التي توصل إليها اجتماع ما بعد أبوجا، الذي عقدته اللجنة التقنية الدولية، المنبثقة من مؤتمر القمة المعني بالأمن الغذائي، الذي انعقد في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠٠٧؛

١٨ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية في تنفيذ الشراكة الجديدة، وتشجع، في هذا الصدد، البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي على تقديم الدعم الضروري إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية تعزيزا لقدرتها؛

١٩ - **ترحب** بما أحرز من تقدم وما اتخذ من قرارات بغرض إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل الاتحاد الأفريقي وعملياته.

٢٠ - **ترحب أيضا** بالتعاون بين منتدى القطاع الخاص الأفريقي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتشجع على تعزيز هذه الشراكة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل دعم تنمية القطاع الخاص الأفريقي والنهوض بمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتماشى والقرارات التنفيذية ذات الصلة التي يتخذها الاتحاد الأفريقي؛

٢١ - **تشجع** البلدان الأفريقية على مواصلة تعزيز الوعي العام بأهداف وغايات الشراكة الجديدة وبرامجها، بوسائل عدة منها الاستراتيجيات الفعالة والشاملة للاتصال والتوعية على نطاق القارة؛

٢٢ - **تشجع أيضاً** البلدان الأفريقية على تعزيز وتوسيع نطاق الهياكل الأساسية المحلية والانتقالية وعلى مواصلة تبادل أفضل الممارسات بهدف تعزيز التكامل الإقليمي؛

ثانيا - استجابة المجتمع الدولي

٢٣ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء في التنمية لتعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة؛

٢٤ - **تقر** بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في دعم الجهود الإنمائية لأفريقيا، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٢٥ - **ترحب** بمختلف المبادرات الهامة المقامة بين البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية خلال السنوات الأخيرة، التي تشمل ضمن أشياء أخرى، منتدى الشراكة الأفريقية، والشراكة الاستراتيجية الجديدة لآسيا وأفريقيا، ومنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، والشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، والشراكة بين مجموعة الثمانية وأفريقيا، وحساب مواجهة تحديات الألفية، وخطة الطوارئ للإغاثة من الإيدز التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤتمر القمة للتعاون بين أفريقيا وتركيا، ومؤتمر القمة للتعاون بين أفريقيا وبلدان الجنوب، ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية، ومبادرة الرعاية الصحية الشاملة برعاية حكومة كوبا، والمنتدى المشترك بين جمهورية كوريا وأفريقيا، وبرنامج باكستان للمساعدة التقنية الخاصة لأفريقيا، والشراكة التعاونية بين فييت نام وأفريقيا، والمنتدى المشترك بين الهند وأفريقيا، وبرنامج التعاون في مجال الزراعة بين شيلي وكينيا وجمهورية تترانيا المتحدة وإثيوبيا وأوغندا، وبرنامج سنغافورة للتعاون من أجل البلدان

الأفريقية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية التنسيق بين هذه المبادرات بشأن أفريقيا وضرورة تنفيذها على نحو فعال؛

٢٦ - **تحث** على مواصلة دعم التدابير الرامية إلى مواجهة التحديات المتمثلة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بوسائل تشمل، حسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القطاع الخاص والمشاريع الحرة، والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، ونقل التكنولوجيا؛

٢٧ - **تقر** بأن أفريقيا، التي تسهم بأقل قدر في تغير المناخ، من أشد المناطق ضعفاً وتعرضاً للآثار الضارة لتغير المناخ، وتهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يدعم أفريقيا في جهودها الرامية إلى التكيف وتحقيق التنمية المستدامة، بوسائل تشمل نقل التكنولوجيات ونشرها، وبناء القدرات، وتوفير الموارد المناسبة التي يمكن التنبؤ بها؛

٢٨ - **تكرر التأكيد** على ضرورة أن تواصل جميع البلدان والمؤسسات المعنية المتعددة الأطراف بذل الجهود لزيادة اتساق سياساتها التجارية إزاء البلدان الأفريقية، وتقر بأهمية الجهود الرامية إلى دمج البلدان الأفريقية بالكامل في النظام التجاري الدولي وبناء قدرتها على المنافسة من خلال مبادرات مثل مبادرة المعونة لأغراض التجارة، وتقديم المساعدة لمواجهة تحديات التكيف المرتبطة بتحرير التجارة؛

٢٩ - **تدعو** إلى حل شامل ومستدام لمشاكل الديون الخارجية المستحقة على البلدان الأفريقية، بما في ذلك إلغاؤها أو إعادة جدولتها، حسب الاقتضاء وعلى أساس كل حالة على حدة، لصالح البلدان الأفريقية المثقلة بالديون التي لا تنطبق عليها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي تعاني أعباء ديون لا تقدر على تحملها، وتشدد على أهمية القدرة على تحمل الدين؛

٣٠- **تقر** بأن التأثير الضار للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية لا يزال مستمرا ويحمل في طياته إمكانية تقويض التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه قد يهدد قدرة بعض البلدان النامية على تحمل الدين، بطرائق من بينها تأثيره على الاقتصاد الحقيقي، والإغراق في الاقتراض من أجل تخيف الآثار الضارة للأزمة؛

٣١ - **تدعو أيضا** إلى الوفاء بالتعهدات التي أعلنتها مجموعة البلدان الثمانية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وفي هذا الصدد تهيب بالمجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته؛

٣٢ - **تقر** بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة الموارد لأغراض التنمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها بعض هذه البلدان بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتدعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو بأن تحقق، بحلول عام ٢٠١٥، الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية والوصول إلى تخصيص ما لا يقل عن ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح المساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك الهدف المتمثل في تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد، وفقا لالتزاماتها التي أعادت تأكيدها، على أن تفعل ذلك؛

٣٣ - **ترحب أيضا** بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو، التي تتقدم حسبما هو مقرر نحو الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٣٤ - **ترحب أيضا** بالجهود والمبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز نوعية المعونة وزيادة تأثيرها، بما في ذلك، في جملة أمور، إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا[٩]، وبالتصميم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة وفي الوقت المناسب لدى تنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، في ظل رصد واضح ومواعيد محددة، بطرائق منها زيادة توافق المساعدة مع الاستراتيجيات القطرية وبناء القدرات المؤسسية وخفض تكاليف المعاملات التجارية والقضاء على الإجراءات البيروقراطية وإحراز تقدم في تحرير المعونة من القيود وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية لدى البلدان المتلقية للمعونة وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية؛

٣٥ - **تقر** بضرورة أن يوائم المجتمع الدولي جهوده على نحو أكثر تحديدا صوب دعم البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وتحيط علما في هذا الصدد، بإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي[١٠]؛

---

(٩) A/63/539، المرفق.

(١٠) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP) الجزء الأول، التذييل.

٣٦ - **تقر أيضا** بضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متواصلة من أجل زيادة تدفقات الموارد الجديدة والإضافية لتمويل التنمية من جميع المصادر، العامة والخاصة والمحلية والأجنبية، لدعم تنمية البلدان الأفريقية؛

٣٧ - **تدعو** جميع شركاء أفريقيا في التنمية وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى دعم البلدان الأفريقية في تعزيز ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، ومساعدتها على اجتذاب الاستثمارات وتشجيع السياسات المفضية إلى اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي، من قبيل تشجيع التدفقات المالية الخاصة وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه، وتشجيع وتيسير نقل التكنولوجيا التي تحتاجها البلدان الأفريقية بشروط ميسرة، بما في ذلك بشروط تساهلية وتفضيلية، حسبما يتم الاتفاق عليه بشكل متبادل، والمساعدة على تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لصالح تنفيذ الشراكة الجديدة بما يتسق مع أولويات وأهداف تلك الشراكة، وبغية النهوض بتنمية أفريقيا على جميع الصعد؛

٣٨ - **تؤكد** أن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام بعد انتهاء النزاع مسائل لا غنى عنها في تحقيق أهداف الشراكة الجديدة، وترحب في هذا الصدد، بما تقدمه الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من تعاون ودعم إلى المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ الشراكة الجديدة؛

٣٩ - **ترحب** بالجهود المتواصلة التي تبذلها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة لمساعدة البلدان في مراحل بعد انتهاء النزاع في أفريقيا وبتعزيز العلاقة بين اللجنة والاتحاد الأفريقي، وتعرب، في هذا الصدد، عن تقديرها للزيارة التي قام بها رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية إلى مقر الاتحاد الأفريقي في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٤٠ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وإلى أمانة الشراكة الجديدة وإلى البلدان الأفريقية في وضع المشاريع والبرامج ضمن نطاق أولويات الشراكة الجديدة، وأن تشدد بقدر أكبر على رصد مدى فعالية ما تقوم به من أنشطة دعما للشراكة الجديدة وتقييم تلك الفعالية وتوسيع نطاقها؛

٤١ - **ترحب** ببرنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التعليم الأساسي في أفريقيا، الذي يستهدف إعطاء الأولوية للتعليم ويدعم الاضطلاع بعملية إصلاح تعليمية كلية وشاملة؛

٤٢ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يحث جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، على تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية في مجال تنفيذ

مبادرات سريعة الأثر، بطرق منها مشروع قرى الألفية، وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره تقييما عن المبادرات السريعة الأثر المذكورة؛

٤٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعمل على زيادة اتساق الأعمال التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة، استنادا إلى مجموعات الأنشطة المتفق عليها، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية؛

٤٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير لتعزيز مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا بغرض تمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية، بما في ذلك رصد التقدم المحرز فيما يتصل بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتقديم تقارير عنه؛

٤٥ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار، استنادا إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في الشراكة الجديدة.